لردع هذه الدول (المقصود سوريا والاردن ولبنان والفلسطينيون). فنظام اقليمي عام لمنطقة الشرق الاوسط سيلزم الادارة الاميركية بالبحث في تسوية جديّة للصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان مثل هذا النظام يفترض عدم استثناء أي دولة من دول المنطقة منه؛ وأي تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، خاصة الشق الفلسطيني منه، لن يكون مريحاً لاسرائيل، التي ما زالت ترفض أي تسوية قائمة على مبادلة الارض بالسلام. وليس في نيّة الولايات المتحدة الاميركية الاتجاه نحو انتهاج موقف متوازن من موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الامر الذي يجعل مصداقيتها موضع شك لدى معظم الدول العربية. فواقع الحال العربي يتعارض مع حسابات العقول الالكترونية الاميركية الباردة، حيث يُحْكَم هذا الواقع بسخونة الحياة. ومثل هذا النظام، المحدود جغرافياً بآبار النفط وممرّاته، سيعيد المنطقة الى صراع المحاور الذي شهدته في الخمسينات وأوائل الستينات، حيث ستبدأ الدول المستثناة من هذا النظام بالتحريض ضد المشاركين فيه، مستثيرة كل المشاعر القومية، والدينية، المختزنة لدى أبناء المنطقة، ممّا سيخلق تهديداً داخلياً للأنظمة المشاركة؛ وبالتالي، فان سقوط أي سلطة منضوية في هذا النظام سيشكّل تهديداً جديّاً لاستمراره، انْ لم يؤدِّ الى سقوطه، وهو ما تعرفه جيداً الدول العربية (تغيير النظام الملكي في العراق في العام ١٩٥٨ أدّى الى سقوط حلف بغداد).

هدف هذا النظام الاقليمي الامني لمنطقة الشرق الاوسط ـ الذي بات الجميع يتحدث عنه ـ هو توفير الاستقرار والامن لهذه المنطقة، بما هو جزء من أمن واستقرار العالم، في معادلة العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة. وتوفير الامن والاستقرار يقتضي العمل على خطين: الاول أمني ـ عسكري، والآخر أمني ـ اجتماعي. الامني ـ العسكري يعني توفير قوات عسكرية كافية لردع أي مطامح لدى آخرين تجاه المنطقة، وحمايتها من أي اعتداءات خارجية، وذلك بما يخدم مصالح الدول المتعاقدة في مثل هذا النظام الامني، وهنا يقتضي الحال تحديد الدول صاحبة المصالح، ومنطقة الشرق الاوسط، على الاقل بالنسبة الى الطاقة، هي منطقة حيوية لكل دول العالم تقريباً؛ أمّا الامني ـ الاجتماعي فيقتضي اقامة نظام تنمية واستثمار يقلّص من المعاناة الحياتية لسكان المنطقة؛ وهو موضوع أثاره الرئيس العراقي، من بين موضوعات أخرى، حين تحدث عن انعدام العدالة بين أثرياء العرب وفقرائهم. الامني ـ العسكري، قد تكون قوات دول المنطقة كافية له مع بعض التغطية الدولية، أو قد تشكّل قوات متعددة الجنسية لذلك، والعرب لا يمانعون؛ أمّا الامني ـ الاجتماعي، أو الامني ـ الداخلي، للأنظمة القائمة في المنطقة، فسيكون موضع جدال، فديكتاتوريو المنطقة يفضّلون تعميم وسيلة الامن العسكري (الجيش) على الصعيدين، الداخلي والخارجي، وفي حال اعتماد أسلوب الديكتاتوريات لتوفير الأمن الاجتماعي، فان المنطقة ستبقى عرضة لانعدام الاستقرار نتيجة المشكلات الاجتماعية فيها، التي سيكون طابعها المطالبة بالعدالة الاجتماعية (الحرية والخبز). فالامن الاجتماعي المطلوب، عملياً، لتوفير الامن والاستقرار الداخلي يقتضي توفير مناخات ديمقراطية داخل هذه البلدان، من جهة (بما يعني تغيير مفاهيم وبنية النظام العربي القائم)، ومن جهة أخرى علاقات تبادل عادلة بين ما تصدّره المنطقة الى العالم وبين ما هي بحاجة الى استيراده منه؛ اتفاقيات دولية حول انتاج وتسعير النفط وكافّة المواد الخام (صادرات العالم الثالث الاساسية عموماً)، تقابلها اتفاقيات حول استيراد التكنولوجيا ووسائل الانتاج (نظام تبادل دولي للسلع التي تشكّل عصب التنمية لدى منتجي المواد الخام ومُصنّعيها)، اضافة الى انشاء نظام استثماري يشمل كامل ثروات المنطقة، البشرية والطبيعية، ويقوم على مبدأ «الحاجة والجدوى».

مثل هذا النظام الامني يفترض، بداية، انهاء «حالات الحروب» القائمة فيما بين الدول